

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٩٧

الخميس ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هانيسون (أيسلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الإعصار المداري الذي ضرب ميانمار والزلازل الذي ضرب الصين

أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/62/657/Add.7، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه، منذ صدور رسائله الواردة في الوثائق A/62/657 والإضافات من ١ إلى ٦، سددت بنن المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ١٦ من جدول الأعمال

الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

مشروع القرار (A/62/L.45)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

جورجيا ليعرض مشروع القرار A/62/L.45.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن نمضي إلى البند المدرج في جدول أعمالنا لهذا الصباح، أود نيابة عن الجمعية العامة أن أقدم بتعازينا إلى حكومة ميانمار وشعبها وإلى حكومة جمهورية الصين الشعبية وشعبها فيما يتعلق بالخسائر الفادحة في الأرواح والأضرار المادية التي نجمت عن الإعصار المداري الذي ضرب ميانمار والزلازل الذي ضرب الصين مؤخرا.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/62/657/Add.7)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن نمضي

أيضا إلى البند المدرج في جدول أعمالنا لهذا الصباح، أود أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وجاذبيتها، والأهم من ذلك، قوتها، تكمن في تكوينها المتعدد الأعراق والثقافات، الذي نشأ على مدى قرون من التعايش السلمي.

ويتناول مشروع القرار شواغل كلا طرفي الصراع. علاوة على ذلك فإنه يضمن حماية حقوق السكان الأبخاز في المنطقة. ويتحتم أن نفهم بوضوح أن حماية حقوق جميع المقيمين الذين ما زالوا يعيشون في أبخازيا، جورجيا، أمر بالغ الأهمية. والأهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نؤكد مرة أخرى أن إعطاء المشردين داخليا واللاجئين حقهم في العودة إلى ديارهم في أمان وكرامة أمر يتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة.

لقد علمنا التاريخ درسا مريرا في كيف أن القيادة السياسية والعديمة الخبرة والعواطف التي أُسيء توجيهها والقرارات غير المسؤولة، المدعومة بتدخل عسكري خارجي مباشر، قد أدت إلى مأساة التطهير العرقي الكامل للسكان الجورجيين من أبخازيا، جورجيا.

إنه يصعب تصور نطاق الفظائع ووحشيتها. ففي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أُسر كل قادة أبخازيا المدنيين تقريبا، بمن فيهم رئيس الحكومة، السيد شارتافا، وعمدة مدينة سوخومي، السيد غايبسكيريا، وأعدمهم لاحقا متمردون انفصاليون مسلحون بإطلاق النار عليهم من مسافة لا تذكر. لقد دفع الجورجيون والأبخاز ثمنا مروعا يتمثل في مقتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص وطردهم مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء. وكل من عاشوا منا تلك الفترة الرهيبة عانوا آلاما مبرحة ولا يزالون يتأذون بشدة من هذا الواقع.

وبناء عليه يشير مشروع القرار، ضمن أمور أخرى، إلى التقارير المتعلقة بالتطهير العرقي الذي أدانته مؤتمرات قمة بودابست ولشبونة واسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في

السيد ألسانيا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية):
تعرض جورجيا اليوم لمشروع القرار (A/62/L.45) الذي يؤكد حق اللاجئين والمشردين داخليا من أبخازيا، جورجيا، في العودة إلى ديارهم وأماكن إقامتهم الأصلية، وعلى الضرورة والحاجة الملحة إلى ذلك، رغم عدم وجود تطورات إيجابية في عملية التسوية السياسية.

إن الحاجة إلى مشروع القرار هذا هي حاجة واضحة. فأكثر من ١٤ عاما والناس الذين فروا من ديارهم محرومون من حقهم الأساسي في العيش بكرامة وعدم خضوعهم للنفي التعسفي. كما أنهم حُرِّموا من الحق في ملكيتهم وعدم نزعها منها.

ويعاني اليوم أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من مختلف الخلفيات العرقية من الكارثة الإنسانية الناجمة عن الصراع في أبخازيا، جورجيا. وتعرض الغالبية العظمى منهم لمعاناة لا تطاق، كما أنهم محرومون من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لقد أُجبروا على العيش في المنفى وحُرِّموا من الوصول إلى منازلهم. والباقون منهم يتعرضون للخوف الدائم من انعدام الأمن وعدم الاستقرار والفقر. وينبغي بالطبع للمجتمع الدولي أن يكون أكثر مراعاة لاحتياجاتهم وحقوقهم.

إن عرض مشروع القرار هذا على الجمعية العامة يكمل الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتسوية هذا الصراع. ويهدف مشروع القرار إلى تعزيز العملية الجارية لهذه التسوية. وأود أن أؤكد مجددا أن جورجيا تعتبر هذا القرار دليلا آخر على التزامها الكامل بالتسوية السياسية السلمية لهذا الصراع.

ويؤكد مشروع القرار هذا بالتحديد على حق العودة لجميع المشردين داخليا واللاجئين، بغض النظر عن أصلهم العرقي. كما أنه يقر بأن جمال هذه المنطقة

”العودة المستدامة للأشخاص إلى ... أبخازيا [في جورجيا] تعرقلها التدابير الإدارية الموجهة ضد العائدين، والهجمات والمضايقات، وكذلك الانتشار الواسع لظاهرة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم. وحتى لو لم يكن لما يسمى بقانون جمهورية أبخازيا أي أهمية على الصعيد الدولي، فإنه يمثل تمييزاً ضد الأشخاص ذوي الأصل غير الأبخازي، وبالتالي، يمكن أن تنجم عنه صعوبات بالنسبة للعائدين. ... وقد فرضت السلطات الأبخازية قيوداً على استخدام اللغة الجورجية في المدارس، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على توفير التعليم“.

ولسوء الطالع، لم يطرأ أي تحسن على الحالة منذئذ، وهي آخذة في التدهور.

وهنا، يجب أن تؤكد على أن مشروع القرار المقترح لا يشكل بأي حال من الأحوال عائقاً أمام عملية التسوية الجارية أو ترتيباتها. إذ يركز مشروع القرار على الحق الثابت لأي فرد في العودة إلى مسقط رأسه وعيش حياة كريمة في أمن وأمان. والواقع أن مشروع القرار هذا وضع ليشكل جزءاً من العملية الجارية التي نحن بصددتها اقتراناً بجهود أخرى، باعتباره وسيلة للتوصل إلى حل شامل للصراع.

ومما يدعو للأسف أن بعض الأطراف حصلت بصورة غير قانونية على ممتلكات خاصة وعامة في أرض جورجيا بأبخازيا، وما زالت تلك العملية جارية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل هذه الإجراءات، لأنها لا تستند إلى أي أساس قانوني. وينبغي التنديد بهذه الإجراءات غير القانونية والتعامل معها وفقاً لذلك.

ولم تسهم الأربع عشرة سنة الماضية في عملية العودة. وعلاوة على ذلك، ظلت الحالة تزداد تدهوراً سنة

أوروباً، ويخلص مشروع القرار إلى أن هذه الأعمال تنطوي على قصد جنائي ولا يمكن التسامح عنها.

ورغم أن التطهير العرقي استخدمه جند الجورجيين بلا رحمة، فقد أجبرت أيضاً قوميات أخرى على الفرار من المنطقة. ولأكثر من ١٤ عاماً بعد نهاية تلك الأعمال الوحشية لا يزال الذين فروا من ديارهم في ذلك الحين مضطرين إلى العيش في هذه الكارثة الإنسانية.

والمعاناة والقلق اللذان يعيشهما أولئك الناس اليوم يزدادان تعقيداً بسبب تنامي الإحساس باليأس. وللأسف، هناك بالفعل أجيال من الأطفال الذين لم يروا وطنهم أبخازيا إلا على شاشات التلفزيون أو في الصور.

إن المعاناة البشرية التي حدثت في جورجيا خلال الصراع في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كانت معاناة جسيمة، ولكنها لم تقيم ولم تعالج على النحو الكافي من قبل المجتمع الدولي. لقد فر من المنطقة خلال الأيام الأخيرة من الصراع في أبخازيا مئات الآلاف من الجورجيين ومن الأعراق الأخرى خوفاً من عمليات الانتقام. واستقر هؤلاء الأشخاص المشردون داخلها في جميع أنحاء جورجيا في مرافق سكنية مؤقتة أصبحت، للأسف، مرافق سكنية دائمة.

ومنذ نهاية مرحلة احتدام الصراع في عام ١٩٩٣ والمشردون داخلها لا يزالون الضحايا الرئيسيين للصراع. ورغم أن حكومتنا تفعل كل ما هو ممكن إنسانياً لتخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، يبقى المشردون داخلها بين أكثر المحرومين في جورجيا، وهم يعتمدون تقريباً على الحكومة وعلى المساعدة الدولية اعتماداً كلياً.

وأود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى تقرير صدر عام ٢٠٠٦ عن ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلها، والذي يقول إن:

وفي ١٢ نيسان/أبريل من هذا العام، قدم رئيس جورجيا مجموعة من الاقتراحات المكتملة: أي إنشاء أفرقة عاملة مواضيعية في الوزارات بشأن المسائل القانونية والاقتصادية والسياسية، وتنشيط الحوار السياسي المباشر والاتصالات مع الجانب الأبخازي وإشراكه في الأفرقة العاملة، وتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي، وتقديم أفكار ومشاريع إضافية جديدة تهدف إلى توسيع نطاق الاتصالات والتعاون بين جورجيا وأبخازيا. وقد عرضت تلك الاقتراحات بالفعل على الجانب الأبخازي، اقترانا بالاقتراح المتعلق بإجراء محادثات موضوعية فورا. والأهم من ذلك هو أن اقتراحات الرئيس نقلت إلى الوزارات بجورجيا حتى يتسنى لها ترجمتها إلى إجراءات عملية، وقد خصصت وزارة المالية في جورجيا فعلا أموالا لذلك الغرض.

واسمحوا لي أن أوضح بتفصيل ما نقوم به من عمل لحماية حقوق الإنسان لسكان أبخازيا في إطار عملية السلام الجارية. وقد ذكرت أن الابتكارات القانونية ستحول لشعب أبخازيا، جورجيا، أقصى قدر من السلطة لتسيير شؤون حياته، وستضمن الحفاظ على لغته وثقافته وتقاليده الأصلية. وكثيرا ما ترى الأقليات أن حكم الأغلبية ينطوي على تهديدات شديدة، ويتمثل الخطر المفترض في أن الأغلبية ستستخدم بكل بساطة قوتها لاغتصاب الحقوق. ولذلك السبب، لا بد من وضع آليات فعالة لحماية حقوق الأقليات بغية كفالة نجاح أي جهد لتسوية نزاع من النزاعات بالوسائل الديمقراطية.

وفي جورجيا، نلتزم تماما بتطوير آليات ستكفل ما يلي: الحماية الدستورية لحقوق الأبخاز التي ستضمن احترام أوجه الاختلاف العرقية والثقافية والدينية. ويشمل ذلك الحق في الحصول على التعليم باللغة الأم وإظهار الرموز

بعد سنة. وبالتالي، إن الأشخاص الذين كانوا ينتظرون بصورة يائسة تحقيق النتائج، فقدوا الثقة بالأمم المتحدة. ويجب على الجمعية أن تستجيب لمناشدهم، وإبداء الاهتمام هؤلاء اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والإعراب عن القلق إزاء حالتهم. ونحن نتوسل إلى الأعضاء: فقد حان الوقت لاستعادة ثقتهم المفقودة. وببساطة، هؤلاء الأشخاص سئموا مما فرض عليهم من معاناة وأسى، ويستحقون أن يعودوا إلى ديارهم ليعيشوا حياة طبيعية، كما كانوا قبل نشوب الصراع.

إن البيت المنقسم على نفسه لا يقوم، وبالتالي، أصبح التوحيد المبدأ الذي تستنير به حكومة جورجيا. وإذ تؤكد جورجيا كامل تعاونها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمتها، فإنها تسعى، من خلال رفض الحالة الراهنة، إلى إيجاد سبل جديدة للتوصل إلى حل دائم للصراع في أبخازيا، جورجيا. ويشكل ذلك الأمر رغبة شعبنا وأمله.

واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز عددا من مبادرات السلام التي اقترحها مؤخرا رئيس جورجيا. وتشمل اقتراحاتنا، بالتحديد، الأمور التالية: إنشاء منصب دستوري جديد لنائب رئيس جورجيا مكلف بالجانب الأبخازي، وضمان تمثيل أبخازيا في جميع هيئات السلطات المركزية في جورجيا، بما في ذلك البرلمان ووزارات جورجيا، وتوفير ضمانات دولية تكفل إقامة نظام اتحادي موسع وحكم ذاتي غير مسبوق في أبخازيا، وكفالة حق نقض أي قرار يتعلق بالمركز الدستوري لأبخازيا، والحفاظ على الثقافة واللغة والهوية العرقية لأبخازيا ومواصلة تطويرها، وإنشاء منطقة اقتصادية حرة مشتركة، وتقديم الضمانات الأمنية، والدمج التدريجي لوكالات إنفاذ القانون وخدمات الجمارك، وتوجيه دعوة إلى الاتحاد الروسي، وسائر المجتمع الدولي، لأداء دور الوساطة في هذه العملية.

الناحية الاقتصادية، ومهينة اجتماعيا بالنسبة للأشخاص المتضررين المشردين داخليا والشعب في جميع أرجاء المنطقة.

ويدل الصراع في أبخازيا على أن جورجيا أصبحت نموذجا تاريخيا بارزا للكيفية التي تم بها إبقاء صراعات، ذات أسباب خارجية وعديمة المعنى بمنطقة القوقاز في حالة جمود لإخضاع شعب جورجيا والسيطرة عليه. وهنا، يجب أن تؤكد أن الأبخاز اضطلعوا، على مدى القرون، بدور هام في إقامة دولة قوية وموحدة. ويخبرنا التاريخ بما قاساه مكان أبخازيا جراء السياسات الاستعمارية. وتشكل فظائع القرن التاسع عشر دليلا على أن الأبخاز، شاهم في ذلك شأن أبناء جورجيا، كانوا على وشك الانقراض عدة مرات. وعلى الرغم من التهديدات والمشاق، صمد شعب جورجيا وأبخازيا بقوة، ونجح في تعزيز هويته وتقاليده من خلال الوحدة والتفاهم. ونتيجة لذلك، لدى شعب جورجيا وأبخازيا إرث ثقافي وروحي مشترك. وتشكل ٤٠ في المائة من العائلات التي تعيش في أبخازيا، جورجيا، قبل نشوب الصراع عائلات من أصول مختلطة جورجية وأبخازية.

ويتمثل الدرس الوحيد الذي تعلمناه في أن الحرب والقمع لا يؤديان إلا إلى تأجيج الاندفاع إلى الرد بصورة متطرفة وعنيفة. ولا يكفلان سوى استمرار دائرة الانتقام والاقتصاص، التي تحكم على الجميع بضيق أفق التطلعات وتعزز القسوة والمعاناة. وقد تضررت جورجيا بصورة مباشرة من هذا القمع الشديد مرارا وتكرارا على مدى تاريخها المضطرب. وتعلمنا أن الاطراف المتعارضة لن تتمكن من تجاوز تبادل اللوم والاتهامات والمضي صوب التعايش السلمي والأمل والازدهار، في آخر المطاف، إلا من خلال حوار ومحادثات صادقة بين الأطراف المظلومة، يمكننا جميعا أن نعبر فيها عن شعورنا دون حقد أو عداوة أو مرارة.

المناسبة للهوية الثقافية. وستنطوي هذه الآليات على توفير الحماية الدستورية لحقوق جميع المواطنين. وحالما يقبل الجانب الأبخازي المبادئ الأساسية للاقتراحات التي قدمت مؤخرا، سنتمكن من المضي قدما في إجراء التغييرات اللازمة على قانون جورجيا. وستوفر أوجه الحماية البرلمانية للسكان الأبخاز قدرا كبيرا من الاستقلالية في عملية صنع القرار بشأن المسائل الثقافية مثل العبادة الدينية، والتعليم، واللغة. ولن يكون بمقدور الشعب الأبخازي إعادة النظر في مطالبه المتعلقة بالحصول على الاستقلال الفوري وقبول الاتحاد مع الحكومة المركزية في تبيليسي، إلا بتوفير هذا القدر من الثقة.

ونرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تجدد التأكيد على حق جميع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العودة بأمان إلى ديارهم، دون شروط وبما يكفي من الضمانات الأمنية. كما نعتقد أنه لا بد أن تقوم الأمم المتحدة، إلى جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي وفريق أصدقاء الأمين العام، بإنشاء آلية للبدء بتلك العملية.

ولم يعد بوسعنا قبول الحالة الراهنة، فالعديد من المصالح البالغة الأهمية معرضة للخطر. واعتبارا لذلك، نحن على اقتناع بأن الوفود لن تجد في مشروع القرار أي شيء ينافي مبادئنا وقيمنا المشتركة، وأنها ستصوت مؤيدة له.

وينبغي للمجتمع الدولي في آخر المطاف أن يعترف بأن التسوية السلمية لهذا الصراع ستسهم في تعزيز استقرار ووحدة جورجيا وتوطيد الديمقراطية فيها. وسيفضي ذلك، بدوره، إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن في جميع أرجاء المنطقة الحدودية.

والأمر الأهم هو أن نكون صادقين مع أنفسنا. فهذا الصراع لم يحل أي مشاكل، بل كانت له عواقب وخيمة وكارثية، مباشرة وطويلة الأمد، على جميع الأطراف. وقد أضر أخلاقيا بالمجتمع الدولي، وكانت له نتائج مدمرة من

للدول الأعضاء في منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية بشأن تسوية الصراعات على احترام السلامة الإقليمية لأذربيجان وجورجيا ومولدوفا وعودة الأشخاص الذين شردوا قسرا إلى أراضيهم واستعادة التكوين الديموغرافي الذي كان قبل الحرب في الأراضي التي تأثرت بالصراعات وتوفير ظروف حياة متساوية وآمنة وطبيعية لجميع المجتمعات التي تسكن تلك الأراضي، الأمر الذي سيمكن من إقامة نظام ديمقراطي وفعال للحكم الذاتي داخل الحدود المعترف بها دوليا لتلك المجموعة من الدول.

ويمثل ذلك الموقف السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سلمية للصراعات وليس له أي بدائل مجدية. وأي موقف غير ذلك سيرقى إلى مستوى القبول بعواقب التطهير العرقي وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحكم القانون وحقوق الإنسان - وبعبارة أخرى، سيادة القوة على العدالة. والطريق المسدود أمام إيجاد حل لتلك الصراعات ينبغي أن يبعث القلق البالغ ليس لدى البلدان المتأثرة فحسب، وإنما لدى المجتمع الدولي بأسره أيضا. ولذلك، نحن نولي أقصى درجات الاهتمام للجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة ونؤيد مشروع القرار الذي قدمته جورجيا تأييدا كاملاً.

السيد سيرجيف (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):
تلقت مناقشة اليوم مرة أخرى انتباه المجتمع الدولي إلى مشكلة الصراعات التي طال أمدها في أراضي أذربيجان وجمهورية مولدوفا وجورجيا، وهذه مسائل حيوية لبلداننا - الأعضاء في الأمم المتحدة. فهذه الصراعات لا تزال عقبات رئيسية في وجه التنمية الديمقراطية والاقتصادية لهذه الدول. ومن الهام جدا أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات العملية الرامية إلى المساعدة على تسوية الصراعات التي طال أمدها في منطقة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان استنادا إلى الاعتراف غير المشروط بالسلامة الإقليمية لتلك الدول والأولويات الأكيدة للتقيد بحقوق الإنسان.

وأحث الجمعية على أن تساعدنا اليوم في القضاء على هذا الانسداد في أفق التطلعات الذي حكم على العديد منها لفترة طويلة بالخنوع.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):
ناقشنا مؤخرا هنا الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان (انظر A/62/PV.86). واليوم نناقش الوضع في جورجيا، وخاصة حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا. إن مناقشة صراعين في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا خلال هذه الفترة القصيرة يدل على القلق البالغ ويوضح خطورة الحالة. ونحن ما فتئنا نحذر المجتمع الدولي بشأن هذه الحالة على مدى الخمسة عشر عاما الماضية. تنطوي كلتا الحالتين على أراضٍ محتلة، ونزعات انفصالية وطردها مئات الألوف من السكان من ديارهم ووجود مناصرين من الخارج.

وتمثل جميع عواقب تلك الصراعات تهديدات للاستقرار ليس في جنوب القوقاز فحسب، بل في المنطقة الأوسع أيضا. إن استمرار الصراعات التي طال أمدها في دول منطقة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا يقوض الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي ويحول دون الاستخدام الكامل للإمكانات والفرص الكبيرة. والصراعات لها نفس المنشأ والسيناريوهات التي تطورت بصورة متشابهة وترتبت عليها عواقب خطيرة. فجميعها نشأت بفعل مظاهر التزعة الانفصالية العدوانية وكانت ترمي منذ بداياتها المبكرة إلى الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة والتغيير الجذري في التكوين الديموغرافي.

ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد للوصول إلى تسوية للصراعات في منطقة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا هو اتباع نهج يقوم على الاحترام الكامل لنص القانون الدولي وروحه. ويقوم الموقف المشترك

وسيطاً بئاً. وشدد رئيساً أوكرانيا وجورجيا في بيانها المشترك المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على:

”تؤكد أوكرانيا وجورجيا من جديد أن تسوية الصراعين بين جورجيا وأبخازيا وجورجيا وأوسيتيا الجنوبية ليست ممكنة إلا بالوسائل السلمية في إطار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٨٠٨ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتدعو هذه القرارات الدول الأعضاء إلى احترام سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ضمن الحدود المعترف بها دولياً“.

ونحن واثقون بأنه ينبغي أن يكون النظر في هذه المشاكل في نطاق الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، اتخاذ خطوات عملية لتسوية الصراعات التي طال أمدها في أراضي جورجيا وجمهورية مولدوفا وأذربيجان. وتدعو الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار الذي قدمه وفد جورجيا.

السيد ليو زغمين (الصين) (تكلم بالصينية): الصين تحترم السلامة الإقليمية لجورجيا وتفهم قلق جورجيا بشأن حالة المشردين داخلياً واللاجئين في أبخازيا. ففي ١٥ نيسان/أبريل اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨)، الذي ينص بوضوح على حماية حقوق المشردين داخلياً واللاجئين في أبخازيا. ولذلك، نرى أنه يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تبذل جهوداً لتشجيع التنفيذ السلس للقرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨) لضمان حماية حقوق المشردين داخلياً واللاجئين ومصالحهم على نحو فعال. ويحدونا الأمل في أن تستمر جميع الأطراف المعنية في بذل الجهود الرامية إلى تحسين الثقة المتبادلة بينها وتعزيز التعاون بغية إحراز تقدم

والبعض يوحى لنا بأن التوترات الأخيرة التي شهدتها أبخازيا ناجمة عن القرار المتعلق بقضية كوسوفو. وذلك تلميح خطير. وفي سعينا لإيجاد حل للصراعات التي طال أمدها، من الهام للغاية معرفة تاريخها وفهم طبيعتها. ونرى أن الصراعات التي طال أمدها في منطقة منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تنبع من جذور مشتركة في السياسة الإحرامية التي اتبعتها النظام الشمولي في الاتحاد السوفييتي السابق حيث حاول زرع بذور العداوة وخلق بيئة يسودها عدم الثقة بين الدول. ومن المحزن أن هذه العادات السيئة الصيت لا تزال حية. وفي هذا الصدد، فإن القرارين اللذين اتخذهما الاتحاد الروسي مؤخرًا برفع مستوى العلاقات مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية هما مصدر قلق بالغ. فهذه الخطوات ترزعزع السلام والاستقرار في منطقة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وتقوض عملية السلام الرامية إلى تسوية الصراعات التي طال أمدها.

ومن الجلي أن هذه الظروف تبين الحاجة الملحة إلى تغيير أجواء عملية مفاوضات السلام بشأن الصراعات التي طال أمدها بصورة عامة وبشأن أبخازيا بصورة خاصة. وأعضاء منطقة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا مستعدون للتعاون بنشاط وبصورة بناءة مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الدول التي تعمل بوصفها وسطاء لتسوية تلك الصراعات التي تتسم بالجمود. فهي تصدّر إلى أوروبا زعزعة الاستقرار والإحرام وانعدام الأمن، وكذلك تزيد من العراقيل في وجه اندماج الدول المتضررة منها في البنيان الأوروبي.

ونحن نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعو الاتحاد الروسي إلى مراجعة سياسته في منطقة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وإلى بناء علاقات ثنائية تقوم على مبادئ القانون الدولي وقواعده المعترف بها عالمياً، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن تحديد دورها بوصفها

وفي نفس الوقت، هناك عدد من الحجج الصحيحة الأخرى التي تدعم موقفنا. إننا نرى أن اللاجئين والنازحين يمثلون إحدى النتائج الأكثر مأساوية لأي صراع عرقي. فوجود لاجئين ونازحين تحت أي ظرف يرتبط بالألم والمعاناة، ولكن في حالة النازحين الأبخاز، لدينا شواغل خاصة. فعشرات الآلاف من ذوي الأصول الأرمنية درجوا على العيش في ذلك الجزء من جورجيا باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من مجتمعها المتعدد الأعراق. ونتيجة للصراع، غادر عدد كبير من مواطنينا تلك المنطقة من جورجيا، للأسف.

وفيما يتعلق بالنازحين من أبخازيا، من الأهمية أن نذكر المحاولة التي جرت في منتصف التسعينيات من القرن الماضي لإعادتهم إلى منطقة غالي الجورجية. ولكن واقع تلك السياسة لم يرق إلى مستوى التوقعات؛ فكانت هناك عدة تبعات سلبية لأن عودة اللاجئين جرت قبل معالجة الأسباب الرئيسية الكامنة وراء المشاكل الحالية.

ويرى الوفد الأرمني أن أي صراع لا بد من التعامل معه بشكل شامل. فالتعامل مع مسائل منفردة، مهما كانت أهميتها، ينبغي ألا ينتزع من السياق العام للصراع. ومحاولات التعامل بصورة منفصلة مع الأبعاد المختلفة للصراع بدون حل المشاكل الأساسية وإزالة أسبابها الجذرية ستأتي بنتائج عكسية. بل إن هذا النهج قد يعرض عملية حل الصراع برمتها للخطر أيضاً.

ووفد أرمينيا يرى أن النهج الشامل وحده، من خلال محادثات سلام تشترك فيها كل الأطراف المعنية، يمكن أن يؤدي إلى حل عادل ودائم للصراع. وعليه، فإن وفد أرمينيا سيصوت ضد مشروع القرار المعروض علينا، لأنه يتعارض مع موقفنا بشأن تسوية الصراع.

السيد روغاتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن وفد الاتحاد الروسي يأسف لأن جورجيا

بشأن هذه المسألة والعمل معا من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

وقبل أن أختتم بياني، يود الوفد الصيني أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تعازيكم وتعاطفكم الذي نقلتموه باسم الجمعية العامة. كما يود الوفد الصيني أن يشكر البلدان المعنية والمنظمات الدولية على مساعدتها ودعمها للصين. وفي الوقت الراهن، تنهك الصين حكومة وشعباً في جهود شاملة ترمي إلى الإغاثة والإنقاذ. ونحن واثقون من أن المجتمع الدولي بأكمله سيتغلب بالتأكيد على المصاعب الناجمة عن هذه الكارثة الطبيعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/62/L.45.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تحدد مدته بـ ١٠ دقائق وتُدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لمن يرغب من الممثلين في تعليل تصويتهم قبل التصويت.

السيد تاتشيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): كما يذكر أعضاء هذا المحفل، عارضت أرمينيا إدراج البند المعنون "الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي" في جدول أعمال الجمعية العامة. وفي مناسبات عديدة، أكدنا على أن المنطق الكامن وراء هذا البند غير ذي صلة بالموضوع وغير مقبول لدينا. وما زلنا نتمسك بموقفنا، ولن نؤيد مشروع القرار هذا.

الأخرى نحو إحلال السلام في المنطقة، وبالتالي يعقد بشدة البحث عن حل للمشكلة. ومشروع القرار لا يراعي حقوق ومصالح اللاجئين والنازحين من أبخازيا وأوسيتيا وغيرهم ممن شردوا وفقدوا ممتلكاتهم أثناء الصراع الدموي الذي تفجر في تغليسي في أوائل تسعينيات القرن الماضي ضد أولئك الذين سعوا إلى الانفصال عن جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، الذين، وأؤكد، كان لهم حق دستوري في أن يفعلوا ذلك. وعليه، فإن اعتماد هذا القرار الانتقائي في الأساس سيؤدي إلى تفاقم المواجهة في العلاقات الجورجية - الأبخازية.

إن مشروع القرار هذا يعرض على الجمعية العامة أحكاماً منتقاة من قرارات محددة لمجلس الأمن، إلا أنه لا يتضمن أي أحكام من القرارات التي تدين أنشطة السلطات الأبخازية. وفي ضوء ذلك، لم يدهشنا أن الوفد الجورجي لم يجر أي مشاورات مفتوحة بشأن مشروع القرار، والنص النهائي لم يظهر إلا بالأمن، ولم يترك للوفود ومكاتب وزارات الخارجية في عواصمنا وقتاً كافياً لتحليله بعناية.

ومشروع القرار يتناقض بشكل صارخ مع عمل الجمعية العامة، فضلاً عن تكرار عملها، فقد اتخذت بالفعل قراراً شاملاً ومنهجياً وموضوعياً في اللجنة الثالثة بشأن النازحين، ويعكس القرار الأولويات الرئيسية في ذلك المجال. ومن المثير للاهتمام أن مشروع قرار مشابه بشأن أبخازيا قدمته جورجيا إلى اللجنة الثالثة في خريف ٢٠٠٧، قد سُجِبَ لأنه لم يحظ بتأييد من أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

إننا مقتنعون بأن مشروع القرار هذا سيكون له مردود عكسي وسيؤدي لا إلى حل مشكلة اللاجئين والنازحين، بل سيزيد من حدة التوترات في المنطقة وسوف يضيف إلى جدول أعمال الجمعية العامة بنداً يغلب عليه طابع التسييس والتدمير. وفي هذا الصدد، ليس أمامنا بديل

قررت أن تقدم إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، للنظر فيه، رغم أنه لا يمس العلاقات الروسية - الجورجية.

إن مشروع القرار وإن كان ظاهره معالجة مشكلة إنسانية حساسة، إلا أنه يخدم هدفاً مختلفاً تماماً. فهو يتخذ نهجاً سياسياً إزاء الصراع الجورجي - الأبخازي، الأمر الذي لا يمكن للاتحاد الروسي أن يؤيده. فالوثيقة تفرض علينا صورة مشوهة للصراع الجورجي - الأبخازي وتسكت عن خلفيته التاريخية. ويورد مشروع القرار تبعات معينة فحسب، متجاهلاً الأسباب الجذرية للموقف، الذي وصفه الممثل الدائم لجورجيا نفسه بأنه كارثة إنسانية. وفي حقيقة الأمر، فإن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قدم توصيات إلى حكومة جورجيا لم تنفذها.

ومن الواضح أن هذه المبادرة وضعها أصحابها من أجل الضغط على الجانب الأبخازي لحل مسائل سياسية وليست إنسانية. وقد تأكد ذلك فعلاً من خلال الأقوال التي استمعنا إليها اليوم بعد تقديم ممثل جورجيا لمشروع القرار، الذي اقتصر على الإشارة إلى الجوانب السياسية لتسوية الصراع في أراضي اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق، ولم يتضمن أي إشارة تذكر إلى مشاكل اللاجئين والمشردين داخلياً.

إن مشروع القرار هذا لو اعتمد، سوف يقوض أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتسوية جورجية - أبخازية، بما في ذلك عمل مجلس الأمن وفريق أصدقاء الأمين العام المعني بجورجيا. ومشكلة عودة النازحين، على أهميتها، ليست المشكلة الوحيدة في سياق تحقيق تسوية شاملة وطويلة الأجل للصراع بين جورجيا وأبخازيا.

ومشروع القرار الذي قدمه الجانب الجورجي يفصل فعلياً مسألة عودة اللاجئين والنازحين عن سلسلة المهام

الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، أيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سوازيلند، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زامبيا

اعتمد مشروع القرار A/62/L.45 بأغلبية ١٤ صوتا مقابل ١١، مع امتناع ١٠٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٦٢/٢٤٩).

[بعد ذلك أبلغ وفد البرازيل الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلي بها تعليلا للتصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

عن طلب طرح مشروع القرار للتصويت والتصويت ضده. وندعو جميع الدول المهتمة بإقرار تسوية عادلة للصراع بين جورجيا وأبخازيا وبعدم تسييس أنشطة الجمعية العامة أن تصوت ضده أيضاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.45، المعنون "حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا". وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أذربيجان، الجمهورية التشيكية، إستونيا، جورجيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، السويد، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أرمينيا، بيلاروس، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ميانمار، الاتحاد الروسي، صربيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، فتويلا (جمهورية - البوليفارية)

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، قبرص، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية

حدودها المعترف بها دوليا، على نحو ما أكد عليه مؤخرا قرار مجلس الأمن ١٨٠٨ (٢٠٠٨)، المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وتشعر إيطاليا بالقلق إزاء التطورات الأخيرة في مناطق الصراع في جورجيا. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال قد تؤدي إلى التصعيد في المنطقة ونحثها بدلا من ذلك على الدخول في حوار مثمر يفضي إلى تسوية سلمية للصراع الأبخازي. ولذلك لا تزال إيطاليا تدعم جهود الأمم المتحدة، وكذلك جهود الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأوروبي، الرامية إلى تنفيذ مجموعة متكاملة من تدابير بناء الثقة دعما لتسوية الصراع في أبخازيا، جورجيا.

وفيما يتعلق بوضع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ترحب إيطاليا باعتماد القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨) وتؤيد بشدة الأحكام المحددة المتصلة بهذا الموضوع. غير أن إيطاليا امتنعت عن التصويت على القرار المتعلق بوضع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، لأن الموضوع قيد النظر لدى مجلس الأمن.

إن المجلس يتناول المشكلة بطريقة منتظمة في سياق قرار معين. ونعتقد أيضا أنه ينبغي للجمعية العامة مواصلة التعامل مع هذه المسائل في الإطار الشامل للقرار المتعلق بحماية الأشخاص المشردين داخليا وتقديم المساعدة إليهم.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): إنني آخذ الكلمة لأوضح بإيجاز موقفنا فيما يتعلق بالصراع في أبخازيا، جورجيا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أعيد التأكيد على التزامنا الراسخ إزاء سيادة جورجيا واستقلالها وسلامة أراضيها في إطار الحدود المعترف بها دوليا. وأود أيضا أن

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد ألمانيا تأييدا كاملا ومن القلب ضرورة عودة جميع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين بسرعة إلى ديارهم وممتلكاتهم في أبخازيا، جورجيا. وألمانيا، بصفتها المنسق لمجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا، قد شاركت في تقديم جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، التي أشارت بوضوح وإلحاح إلى الحالة المحزنة للأشخاص المشردين داخليا في جورجيا. غير أن ألمانيا امتنعت عن التصويت اليوم، لأن القرار يُفرد ذكر مسألة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين عن المسائل الأخرى. ونحن نرى أنه لا يعبر بصورة كافية عن العديد من الجوانب الأخرى للصراع، التي لا تزال مصدر قلق بالغ لكلا الجانبين والتي يجب أن تعالج أيضا بغية التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة.

وألمانيا بصفتها أيضا منسقا لمجموعة الأصدقاء، ستواصل جهودها لحل الصراع على أساس ضمان السلامة الإقليمية والسيادة لجورجيا، آخذة بالاعتبار مواقف وآراء كل الأطراف في الصراع. وينبغي للإجراءات التي تتخذ نحو الهدف النهائي المتمثل في إيجاد حل سلمي لهذا الصراع أن تقوم على أساس الحوار، والثقة المتبادلة والاتفاق بين تبليسي وسوخومي.

وتكرر ألمانيا التأكيد على التزامها الراسخ بالمشاركة النشطة في عملية سلام جورجيا/أبخازيا وتشجيعها. ونحن نتشاطر مع جورجيا الهدف المتمثل في عودة المشردين واللاجئين بسرعة وفي كرامة وأمان.

السيد مانوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن إيطاليا، إذ تشير إلى الإعلانين الصادرين في ١٨ نيسان/أبريل و ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ من رئاسة الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء، تكرر تأكيد التزامها الراسخ بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامة أراضيها في

وأود أن أذكر كذلك بأن مجلس الأمن يبقى قيد نظره مسألة عودة اللاجئين والمشردين داخليا في أبخازيا، جورجيا. وقرار المجلس ١٨٠٨ (٢٠٠٨) الذي اتخذ بالإجماع في ١٥ نيسان/أبريل يدعو الأطراف إلى القيام في إطار زمني معقول بتهيئة الظروف الضرورية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا بأمان وبكرامة وبسرعة. وباتخاذ ذلك القرار، أراد مجلس الأمن أن يبين رغبته في أن تعتمد الأطراف فوراً إلى البدء بتخفيف حدة معاناة اللاجئين والمشردين داخليا.

وتعتقد فرنسا أن التزام الأطراف بالعمل معا على نحو عاجل بشأن هذه المسألة الأساسية المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا في أبخازيا سيسهم في إيجاد مناخ من الثقة ضروري لتحقيق التسوية السياسية التي ندعو إليها. ونود أن يُصغى إلى المطلب القوي لمجلس الأمن ويجري تنفيذه في أسرع وقت ممكن، وأن يبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره.

لقد امتنعت فرنسا عن التصويت على مشروع القرار الذي عرضته جورجيا بشأن مركز المشردين داخليا والمهاجرين من أبخازيا لأننا لا نعتقد أن من شأن تلك المبادرة أن تساعد على تحقيق الأهداف التي ذكرتها للتو. ومع ذلك، أود مرة أخرى أن أؤكد من جديد التزام فرنسا القوي بتلك الأهداف.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بتكرار التعازي التي أعربتم عنها، السيد الرئيس، لشعبى الصين وبورما/ميانمار إزاء الأحداث الحزنة التي وقعت في هذين البلدين.

لقد امتنعت المملكة المتحدة اليوم عن التصويت على هذا القرار تمشيا مع موقفنا القديم. ونحن نذكر بقرار الجمعية العامة السنوي المتعلق بالمشردين داخليا وباللاجئين، الذي يؤكد مجدداً حق عودة المشردين داخليا وحقوقهم في الملكية.

أؤكد من جديد دعمنا للجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في أبخازيا، وعلى وجه الخصوص جهود الأمم المتحدة والممثل الخاص في جورجيا، بمساعدة مجموعة أصدقاء الأمين العام.

هذا، ونحن لا نزال نشعر بالقلق بشأن سلسلة الأحداث الأخيرة، التي صعّدت التوترات بين طرفي الصراع، وكذلك بين جورجيا والاتحاد الروسي. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تزيد من تفاقم الوضع. ونناشدها كذلك بشدة اتخاذ القيام بعمل سريع لإعادة بناء الثقة واستئناف الحوار لإيجاد تسوية سلمية للصراع.

وسنواصل، من جانبنا، دعم أي مجموعة من تدابير بناء الثقة دعماً لحل الصراع. وفي الحقيقة إن بلدي، بوصفه جاراً قريباً لجورجيا، التي تتمتع بعلاقات ثنائية ممتازة معها، يقف مستعداً للإسهام في الحل السلمي لهذا الصراع الطويل الأجل. ونعتقد أن الخطوات في ذلك الاتجاه ستعزز أيضاً الاستقرار والرخاء في منطقة القوقاز بأسرها.

السيد شاتل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أذكر بالتزام فرنسا بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامة أراضيها في إطار حدودها المعترف بها دولياً.

وتدعم فرنسا بقوة حق جميع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العودة إلى أبخازيا. ونعيد التأكيد أيضاً على أن حقهم في ممتلكاتهم لا يتأثر مطلقاً بغياهم.

وأود أن أذكر بأحكام القرار ١٥٣/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ والذي يتعلق بمساعدة وحماية الأشخاص المشردين داخليا. وتلتزم فرنسا بتنفيذ التوصيات التي أصدرتها الجمعية العامة حيال هذه المسألة الحاسمة المعنية بحقوق الإنسان وهي ذات بعد إنساني هام جداً.

إن اليابان تهتم على العموم اهتماما شديدا بالمسائل المتعلقة بالمشردين داخليا، وهي تشعر بالقلق إزاء محنة اللاجئين والمشردين داخليا في ذلك الصراع والمشقات التي يواجهونها.

السيد سولر توريوس (بنما) (تكلم بالإسبانية):
قررت بنما الامتناع عن التصويت على هذا القرار، وتعتقد أنه من المناسب تعليق ذلك.

إن بنما طرف في جميع الاتفاقيات المعنية بحماية حقوق الإنسان، وتؤكد مجددا دعمها للمبادئ العامة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للاجئين والمشردين داخليا، وحقهم في العودة إلى مسقط رأسهم. ونؤكد من جديد ضرورة تنفيذ هذه المبادئ في أبنجازيا، جورجيا. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء أن هذا القرار يميل إلى أحد الأطراف في الصراع، وبوسعه، بدل الإسهام العاجل في إيجاد حل، أن يفاقم التوترات في المنطقة.

علاوة على ذلك، نذكر بأن المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه بينما ينظر مجلس الأمن في نزاع ما أو حالة ما، لن تقدم الجمعية العامة أية توصية بشأن الحالة ما لم يطلب مجلس الأمن إليها القيام بذلك. إن الحالة قيد النظر ما زالت موضع مناقشة في المجلس. وممارسة الجمعية في المرات الأخيرة سمحت بمرونة كبيرة في تفسير المادة ١٢. ومع ذلك، نظرا لخطورة الحالة الأمنية في أبنجازيا وعدم استقرارها، من المناسب لنا أن نحترم حكم تلك المادة نصا وروحا.

السيد فام هاي أنه (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):
تؤيد فيت نام الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لتسوية النزاع بينها بالوسائل السلمية عن طريق الآليات الموجودة، بغرض التوصل إلى حل شامل ودائم ومعقول لمسألة أبنجازيا، الأمر الذي يسهم في إحلال السلم والاستقرار في المنطقة.

إننا ننظر بمجدية كبيرة إلى محنة اللاجئين والمشردين داخليا في جورجيا. ونحن عملنا جاهدين لإظهار أهمية عودة اللاجئين والمشردين داخليا في قرار مجلس الأمن ١٨٠٨ (٢٠٠٨) الذي اتخذته المجلس بالإجماع في ١٥ نيسان/أبريل. وتهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم في جورجيا بأمان وكرامة هي، حسبما ذكر عدد من المتكلمين اليوم، عنصر أساسي لعملية السلام، إلى جانب وضع ضمانات أمنية واتفاق على المركز السياسي لمنطقة أبنجازيا في جورجيا.

وتؤكد المملكة المتحدة مجددا دعمها السياسي القوي لسيادة جورجيا وسلامة أراضيها. ونحن ملتزمون بدعم جورجيا في سعيها إلى تحقيق حل سياسي لهذا الصراع الذي طال أمده. ونرحب بما أظهرته جورجيا من ضبط للنفس إزاء التوترات الأخيرة وباستعداد الرئيس ساكاشفيلي لتقديم اقتراحات جديدة وبناءة إلى الجانب الأبنجازي. ولا يمكن التوصل إلى حل للصراع إلا عن طريق الحوار. ونأمل أن تصبح تلك الاقتراحات أساسا لحوار جديد بين الجانبين.

أخيراً، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء الأمين العام، بدعم الحوار وتعزيز بناء الثقة بين الجانبين.

السيد أشيكي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): امتنعت اليابان عن التصويت على هذا القرار في ضوء مختلف المضاعفات الممكنة لاتخاذها في إطار هذا البند تحديداً من جدول الأعمال.

في ما يتعلق بالصراع الجورجي - الأبنجازي، ما فتئت اليابان تدعم مبدأ سلامة أراضي جورجيا ضمن حدودها، وإيجاد حل سلمي للصراع. وتدعم اليابان أيضاً الجهود التي تبذلها مجموعة أصدقاء الأمين العام.

وبهذه الروح، تناشد فييت نام الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس، والامتناع عن اتخاذ خطوات يمكنها أن تزيد من حدة التوترات والقرار المتخذ للتو يتضمن عناصر يمكنها أن تؤثر على عمليات المفاوضات بين الأطراف المعنية. لتلك الأسباب، امتنعت فييت نام عن التصويت على هذا القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.